جَامِعُ الصَّحِيحَيْنِ

بِحَذْفِ الْمُعَادِ وَالطُّرُقِ

تأليف

الحافظ أبي نُعيم الحدّاد

عُبيد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني

المولود سنة ٤٦٣ هـ والمتوفى سنة ٥١٧ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق ودراسة

لجنة مختصة من المحققين

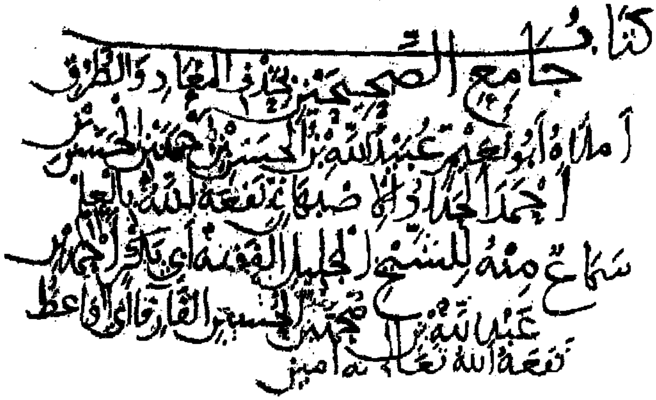
بإشراف

نور الدين طالب

المجلد الأول

دار النوادر

بسم الله الرحمن الرحيم


كتاب
جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق
أملاه أبو نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن
أحمد الحداد الأصبهاني نفعه الله بالعلم
سماع منه للشيخ الجليل الفقيه أبي بكر أحمد بن
عبد الله بن محمد بن الحسين القارفاني الواعظ
نفعه الله تعالى به آمين

* قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أبي نعيم الحداد:

«جمع أطراف الصحيحين، وانتشرت عنه، واستحسنها كل من رآهـــا».

«تاريخ الإسلام» (٣٥/ ٤١٤)

حُقق هذا الكتاب على نسخة نفيسة جداً منسوخةٍ في حياة المؤلّف بخط تلميذه أحمد بن عبدالله الفارفاني سنة ٥١٠هـ، وقد قُرئت على المؤلّف وعليها خطه سنة ٥١٢هـ، وقطعة أخرى نفيسة من خزائن المدرسة العمرية عليها خط الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى.

جامع الصحيحين
بحذف المعاد والطرق
(١)

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ردمك : ١ - ٤٤ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ : ISBN
9789933418441

دار النوادر

سورية - لبنان - الكويت

مُؤسَّسَة دار النَّوادر م.ف - سُورية * شركة دار النّوادر اللبنانية ش.م.م - لُبنان * شركة دار النّوادر الكويتية - ذ.م.م - الكويت

سورية - دمشق - ص. ب : ٣٤٣٠٦ - هاتف : ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)
لبنان - بيروت - ص. ب : ١٤/٥١٨٠ - هاتف : ٦٥٢٥٢٨ - فاكس : ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)
الكويت - حولي - ص. ب : ٣٢٠٤٦ - هاتف : ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس : ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

أسسها سنة : ٢٠٠٦م
نُورُ الدِّين طَالِب
المدير العام والرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئاتِ أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضللْ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أمّا بعد:

فإن أهل الصَّنعةِ مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها، فمن خالف حكمُهُ خبراً منها، وليس له تأويل سائغ للخبر، نقضنا حكمَهُ؛ لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقَبول(١).

إذ سبر هذان الإمامان ـ البخاريُّ ومسلمٌ ـ من هذا الأمر ما لم يَسْبُرْ

(١) من كلام أبي إسحاق الإسفراييني. انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٥٩).

غيرُهما، واستبكراه، فجلَّيا للناس ما عرفاه، وألغيا ما استنكراه، وليس لغيرهما ما لهما من السَّبق في ذلك، سبق إليه البخاريُّ، وصلَّى مسلمٌ، ومن قال لك: إن مُثلِّثاً تلاهما، فلا تصدِّقه[١].

وقد حام أئمةُ الحديث في القديم والحديث حول كتابي الشيخين، وعكفوا عليهما؛ حفظاً، وشرحاً، وتنكيتاً، وكلاماً على رجالهما وتراجمهم، وبيان الغريب فيهما، واختصارهما، وجمع المتفق عليه بينهما، والاستخراج عليهما، إلى غير ذلك من وجوه العناية التامة بهما.

وتأتي المستخرجات لتُدلِّل على مكانة هذين الكتابين الجليلين، والاستخراج: أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلاً، فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة، وإن شذَّ بعضهم حيث جعله شرطاً، من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في شيخ شيخه، وهكذا، ولو في الصحابي كما صرَّح به بعضهم.

لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعُه مع مصنِّف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من عُلُو، أو زيادة حكم مهمٍّ، أو نحو ذلك.

وربما عزَّ على الحافظ وجود بعض الأحاديث فيتركه أصلاً، أو يعلقه عن بعض رواته، أو يورده من جهة مصنِّف الأصل[٢].

---

(١) انظر: «مقدمة جامع الصحيحين» هذا للحافظ أبي نعيم (١/ ٨).

(٢) انظر: «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٤٤).

ولهذه المستخرجات فوائد جمَّة يحتفي بها أولو الحصافة من أهل العلم؛ كعلو الإسناد، والزيادات، والقوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة، وأن يكون مصنِّف الصحيح روى عمن اختلط، ولم يبيِّن هل سماعُ ذلك الحديث منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده؟ فيبينه المستخرِج، وكذا أن يرويَ في الصحيح عن مدلِّس بالعنعنة، أو يروي عن مبهم أو مُهْمَل، فتأتي روايةُ المستخرِج مميزةً كلَّ هذا[1]، إلى غير ذلك من الفوائد حتى قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: وكل علة أُعِلَّ بها حديث في أحد الصحيحين جاءت رواية المستخرَج سالمةً منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جداً[2].

وقد نظم الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ تلك الفوائدَ بقوله:

واستخرجُوا على الصَّحيحينِ بأنْ ... يروي أحاديثَ كتابٍ حيثُ عَنْ
لا مِنْ طريقِ مَنْ إليه عَمَدَا ... مجتمعاً في شيخِه فصاعِدَا
فربما تفاوتتْ معنىً وفي ... لفظٍ كثيراً، فاجتنبْ أنْ تُضِفِ
إليهِما، ومَنْ عَزَا أو زادا ... بذلكَ الأصلَ فما أَجَادَا
واحكمْ بصحةٍ لما يزيدُ ... فهو مع العلوِّ ذا يفيدُ
وكثرةَ الطُّرْقِ وتبيينَ الذي ... أُبهمَ أو أُهملَ أو سماعَ ذي

---

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (١/ ٣٢١).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١١٦).

تـدليسٍ أو مخـتلطٍ، وكـلُّ مـا أُعِلَّ في الصحيح منـه سَـلِمَا[١]

وقد استخرج جماعةٌ من الحفاظ المتقدمين مستخرجاتٍ عدةً على الصحيحين كان أكثرها ما استُخرج على البخاري فقط، أو على مسلم، فاشتهر منها مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، ومستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرجا أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني صاحب «حليـة الأوليـاء»، وأبي بكر البَرقاني على صحيحي البخاري ومسلم، كلٌّ على حدة.

ونَدَرَ من المستخرجات ما كـان على الصحيحين معـاً في تأليف واحد، وكنَّا نقرأ في بطون الكتب عن مستخرج الحافـظ أبي نعيم بن الحدَّاد، وأنه ألَّف كتاباً في الجمع بين الصحيحين بأسانيده، وكنا نرى عزَّة النقل عن هذا المصنَّف البديع عند أهل العلم، حتى إن الحافظ ابن حجر ـ وهو في هذا الشأن من العلو بمكان ـ لم يقـف عليـه أو ينقـل عنه[٢]. ويزيدُ الأمرَ دهشةً استحسانُ الفضلاء من أهل العلم لهذا المؤلَّف

(١) انظر: «ألفية السيوطي» (ص: ١٤ مع شرح الشيخ أحمد شاكر).

(٢) ولم نقف ـ في حدود اطلاعنا ـ على إفادة الحافـظ ابن حجر من مستخرج أبي نعيم هذا مع شـدة حاجتـه إليـه، ولعله لم يكن عنـده، فلم يذكـره في «فتح الباري»، ولا في «المجمع المؤسِّس»، ولا في «تغليق التعليق» حيث ساق أسانيده فيه في الكتب الكبار التي خرج منها الأحاديث، فعدَّ مستخرج أبي عوانـة، والمستخرجين على الصحيحين لأبي نعيم أحمـد بن عبدالله، والمستخرج على «صحيح البخاري» لأبي بكر الإسماعيلي.

النفيس، حتى قال عنه الذهبي: جمع أطرافَ الصحيحين، وانتشرت عنه، واستحسنها كلُّ من رآها[1].

إلى أن وفَّقنا الله للوقوف على نسخة نفيسة تامـة من إملاء الحافـظ أبي نعيم على تلميذه الشيخ أحمـد بن عبدالله الفَارْفَاني سنة (٥١٠هـ)، وعليها سماعاتٌ لعِدَّة من أهل العلم، وحُلِّيت بخط الحافظ أبي نعيم في مواضع عدة، فطابت نفوسُنا واطمأنَّت، ونَعِمَتْ عيوننا وقرَّت، وسُعدنـا بهذا العِلْق النفيس الذي كثـرُ في خزائن المخطوطات العالميـة أمثالُـه، لكن ولشـدة الأسى والأسف قـلَّ نشره وطبعـه، فالحمـد لله على ذلك حمداً كثيراً.

ثم إن الحافظ أبا نعيم ـ رحمه الله ـ قدَّم لمصنَّفه هذا بمقدمة بديعة في أهمية علم الحديث وعظيم الحاجة إليـه، والثناء على أهل الحديث الذين حَمَوُا السنةَ عن دَغَل المفترين، وقاموا بها ذابين وناصرين، فميزوا الخالص من مشوبه.

ثم دلَف إلى ما دعاه للتأليف والاستخراج، وهو أن جماعة اقترحوا عليه أن يلخص لهم من كتابي البخاري ومسلم كتاباً حاوياً لذكر ما خرَّجا فيهما من الآثار، وقالوا له: إنهما كتابان مشحونـان بكثرة الطرق، موشَّحان بفروع الأسانيد الواسعة، وربما كُرِّر فيهما حديث واحـد في مواضع عدة، لا سيما في كتاب البخاري، وقد يَحَارُ في ذلك الناظر الذي لا عهد له بهذا

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣٥/ ٤١٤).

الشأن فلا يضبطه، خصوصاً في حق من لم يَعْتَدْ ممارستَه.

ثم بيَّن منهجه فيه فقال: ولخصت لهم ما سألوني، وخرَّجته بأسانيدي التي كنت استنفذتها من مشايخي الماضين، أسوة بمن تقدمني في التخريج على حسب ما لا يشذ عنه أثر يتضمن معنى لا يوجد في غيره، إما مستوفقاً، أو مستبدلاً بدلاً يقرب المسافة، ويأمَنُ السالكُ فيه الآفة.

ثم قال: وبوَّبت الكتاب تبويباً، ورتبته ترتيباً قريباً، يهتدي إليه الطالب إن شاء الله ﷻ.

فقدم أول الأبواب وأولاها وهو التوحيد وختم بكتاب البعث والنشور وما يُبَشَّر به الخلائق من الخلود في الدارين.

مبتدئاً بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، خاتماً بحديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنهما: «ينادي منادٍ: إن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً...»، الحديث.

جامعاً ومستخرجاً أربعة آلاف وثلاث مئة وتسعَ عشر رواية محذوفاً منها ما كان معاداً من النصوص الحديثية أو الأسانيد، مع الإشارة أنه لم يُرِدِ المتفق عليه بين الشيخين، بل تلخيص ما في الصحيحين، واستيعاب الروايات والموضوعات فيهما على ترتيب خاص به، كما تقدم.

وإذا سرد روايتين عن صحابيين لحديث واحد، بيَّن ما يميز روايةَ كل واحد منهما عن الآخر، كما أنه يشير إلى ما يتقدم من الروايات باختصار مما يمتُّ إلى موضوع الباب بصلة.

ولعل من فوائد الكتاب العالية تلك التعاليق الفقهية والحديثية المبثوثة في ذيل الأحاديث، وتلك الترجيحات والإصابات، وحسن الترتيب الزمني للأحاديث بما يدفع وهمَ التعارض عند الكثير من أهل العلم، وانظر ترتيبَهُ أحاديثَ القنوت في الفجر، وقوله بعد ذلك: قد سقنا ما جاء في ذلك على الترتيب الذي ينبغي أن يُساق، وما أرى أورده كذلك أحد في كتابه، ومن وقف على تاريخ القصة، وعلم المتقدم والمتأخر من الحال عرف صدق المقال، فإن الشُّبهةَ إنما تحصل لقلة مبالاتهم بمعرفة ذلك، فإن كلَّ حديث مخصوصٌ بقوم آخرين، واردٌ في حالة أخرى دون ما قبله، فإذا اعتبرت ذلك، وسبرت سياقنا وما هديناك إليه أعطيتَ كل حديث حكمه[1] = لتقف على براعة هذا الإمام الفذ رحمه الله تعالى[2].

وقد ضمَّن هذه الكتب والأبواب تراجمَ للأحاديث التي يسوقها تحتها تماماً كما صنع البخاري في صحيحه، ولعل هذا من أهم ما استفاده من البخاري أكثر من استفادته من مسلم، فكأنه كان يحاكي البخاريَّ فيجعل فقهه في تراجمه ببيان بديع[3]، فلم تكن لغته لغة من يجترُّ الأحاديثَ

---

(١) انظر: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٢) وكذا عندما سرد الأحاديث في باب العلامات العشر التي تكون قبل الساعة، قال: لم يبيَّن في هذه الأخبار أيتها قبل الأخرى، وقد ظهر بيان بعض ذلك فيما نسوقه من بعد، فنأتي بها على الولاء مرتباً على حسب ما يفهم من الأحاديث التي تليها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٣) انظر ما ختم به ـ رحمه الله ـ كتابه (٥/ ٣١٧)؛ حيث قال: «ذكر نداء المنادي =

ثم يهـذُّها هـذّاً، بل لم يكـد يتفصَّى النـاظـرُ في كلمـاتـه التي انتشـرت في الكتاب والحُلل الجمالية البديعة التي خلعها على تعاليقه = أن يقول: إن لغتـه لغـة رفيعة قلَّ نظيرها عند غيره من المحدثين المتقدمين.

وأخيراً: فهذه تحفة نفيسة حوت أحاديـث النبي ﷺ، وإن كان أكثر حروف الكتاب مذكورة في الصحيحين، لكنه كما قال بعضهم:

أعدْ ذِكْـرَ نُعمـانَ لنـا إنَّ ذِكْـرَهُ   هو المِسْكُ مـا كَرَّرتَـهُ يَتـضوَّعُ

فما على طالب العلم إلا أن ينعم النظر في هذا المصنَّف كل الإنعام، وأن يتخذه هِجِّيراً، ويقرنه بأنفاسه، ويجعله مورداً ومنهلاً، يستقي منه ما يقوِّمُ به دينه، فيَصفو له العيش من نكد الدنيا، ويهنأ له لقاء ربـه ﷻ على خير حال، والله الموفق، وإليه المرجع والمآل.

ولا بد في الختام من الحمد والثناء لذي الجلال والنَّعماء الذي وفقنا للعثور على هذه العِلْق النفيس وإخراجه على أحسن مثال إن شاء الله.

ثم الشكر للجنة العلمية التي قامت بجهـد مبرور في إخراج هـذا المصنف الجليل، وهم الأساتذة والباحثون الأفاضل:

١ ـ محمد خَلُّوف العبدالله (في قراءة النص ومراجعته).

= في أهل الجنة بحياة الأبد، والصحة بلا انتهاء ولا أمـد، والشباب السَّرمد، لا هرمٌ ولا فَنَد، والنعيم المخلد، والملك المؤبَّـد، في جوار الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد».

فرحمه الله تعالى على حسن هذا الختام، ختم الله له ولنا ولقارئه به، آمين.

٢ ـ **ياسين جَمُّول** (في الضبط اللغوي للنص وتدقيقه).

٣ ـ **توفيق تكلة** (في نسخ الكتاب ومقابلته).

٤ ـ **بكار العبولي** (في إعداد فهرست أطراف أحاديث الكتاب).

هـذا وصلى الله على نبينا محمـد وعلى آلـه وصحبـه وسلم تسليماً كثيراً.

حَـرَّرَهُ

نُورُ الدِّين طَالِب

دِمَشْـق - دُومَـة

١٤ ربيع الآخر ١٤٣١هـ

❑ ❑ ❑

ترجمة الإمام الحافظ أبي نعيم بن الحدّاد(1)

هو الإمام الحافظ، المتقن الثقة، العابد الخيِّر، مفيد أصبهان، عبيدالله بن الشيخ الإمام المحدث أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن ابن أحمد بن محمد بن مِهْرة الأصبهاني، المعروف بأبي نُعيم الحدَّاد، ويعرف بأبي نُعيم الصغير(2).

---

(1) انظر ترجمته في: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٣٦٠)، و«المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» لأبي الحسن عبد الغافر الفارسي (ص: ٧٢٣)، و«طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (محمد بن أحمد) (٤/ ٣٧)، و«تاريخ الإسلام» (٣٥/ ٤١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٨٦)، و«تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٦٥)، و«العبر في خبر من غبر» أربعتها للذهبي (٤/ ٤١)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (١٩/ ٢٤٤)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٣/ ٢٢١)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٤٥٩)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ٥٦)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١٩٣)، و«معجم المؤلفين» لكحالة (٦/ ٢٣٨).

(2) ولا بدَّ من الوقوف على التفرقة بين الحافظ أبي نعيم هذا، والمعروف بابن الحداد، وبأبي نعيم الصغير، والمتوفى سنة (٥١٧هـ)، وبين الحافظ أبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبدالله المتوفى سنة (٤٣٠هـ) صاحب كتاب =

ولد سنة ثلاث وستين وأربع مئة، من أهل بيت الصلاح والسَّداد والحديث:

فأبوه الإمام المحدث مسند العصر أبو علي الحسن، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعاً[1].

= «حلية الأولياء»، و«المستخرج على صحيح مسلم»، ويعرف عند بعضهم بأبي نعيم الكبير = فإني كثيراً ما رأيت التخليط بينهما عند بعض أهل العلم قديماً وحديثاً، ومن ذلك ما جاء على ظهر النسخة الخطية لكتابنا هذا بخط بعضهم؛ حيث ترجم للحافظ أبي نعيم الكبير ظناً منه أنه صاحب هذا التأليف، وبالله التوفيق.

(١) وقد توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥١٥هـ) وقد قارب المئة. قال الذهبي: وخرَّج لنفسه معجماً سمعناه، أو لعلَّه بتخريج ولده الحافظ المجوِّد عُبيدالله بن الحداد. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٠٤، ٣٠٧).

وقال الإمام الذهبي في «السير» (١٩/ ٤٨٧): أنبؤونا عن محمد بن مكِّي الحنبلي، قال: قيل: إن أبا نعيم بن الحداد ناظر شهرداد بن شيرويه ـ وكان قد تأخر عن أبي علي الحداد لأجل سماع «صحيح مسلم» على أبي الحسن النيسابوري ـ فقال له: سبحان الله، تركتَ العوالي عند أبي، واشتغلتَ بالنوازل؟! فقال: ليس عند أبيك «صحيح مسلم» وهو عالٍ، قال: نعم، ولكن عنده المخرَّج عليه لأبي نعيم الحافظ، وفيه عامة عواليه، فإذا سمعتَ تلك من أبي، فكأنك سمعتَها من عبد الغافر الفارسي، ولو شئتُ لقلتُ: كأنك سمعتَ بعضها من الجُلودي، وإن قلت: كأنك سمعتَها من ابن سفيان لم أكذب، وإن شئتُ قلتُ: كأنك سمعتها من مسلم.

ثم قال: وفيه أحاديث أعلى من هذا، إذا سمعتها من أبي ساويتَ البخاريَّ=

وعمه الشيخ الإمام أبو الفضل حَمْدُ بن أحمد بن الحسن راوي «حلية الأولياء» عن الحافظ أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة (٤٣٠هـ)[1].

سمع الحافظ أبو نعيم أبا عمرو بن عبد الوهاب بن مَنْدَه، وحَمْدَ ابن ولكِيز، وأبا طاهر أحمد بن محمد النقَّاش، وسليمان بن إبراهيم الحافظ، وغيرهم بأصبهان.

ورحل إلى نيسابور فسمع من أبي المظفر موسى بن عمران الأنصاري، وأبي بكر بن خلف الشيرازي، وقد اختص بخدمته وبالاستفادة منه والقراءة عليه.

وسمع بِهَراةَ «الجامع» لأبي عيسى الترمذي من أبي عامر الأزدي، وسمع فيها على شيخ الإسلام أبي ذر، وأبي عبدالله العميري، ونجيب ابن ميمون.

وببغداد من أبي الغنائم بن أبي عثمان، وأبي عبدالله طلحة النِّعالي، وطِرَاد بن محمد.

وأدرك إسناد الحاكم والزِّيادي وابن بامُويه وطبقتهم.

وقد روى عنه طائفة قليلة؛ منهم كاتب نسخة «جامع الصحيحين» الشيخ أحمد بن عبد الله الفَارْفَاني، وابنته الشيخة الصالحة عفيفة الفارفانية،

= ومسلماً، ومن جملتها حديثُ المِسْوَر: «إنما فاطمةُ بَضعة مني».

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٣٠٥)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٨/ ٢٩٤).

وهي آخر من روى عنه بالإجازة[1].

كان ـ رحمه الله ـ عجباً في الإحسان إلى الرَّحَّالة وإفادتهم، مع الزهد والعبادة والفضيلة التامة، ومحاسنه جمة.

وقد انتقى عليه الشيوخ، فالثقفيات من تخريجه.

قال محمد بن عبد الواحد الدَّقَّاق: وبأصبهان لي صديق وهو أبو نعيم الحداد، أحد العلماء في فنون كثيرة، بلغ مبلغ الإمامة بلا مدافعة، وله عندي أيادٍ كثيرة، وجمع ما لم يجمعه أحد من أقرانه من الكتب الكثيرة والسماعات، صدوق في جمعه وكتبه، أمين في قراءته[2].

قال ابن نقطة: نقلت من خط المهذب بن الحسين بن محمد: توفي أبو نعيم عبيدالله بن أبي علي الحداد يوم الاثنين، سابع عشر من جمادى الأولى من سنة سبع عشرة وخمس مئة، ودفن من الغد بجنب أبيه[3].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٤٨٧)، وقد جاء على ظهر النسخة الخطية إثبات سماعات عدة من أهل العلم على الشيخة عفيفة كتاب «جامع الصحيحين» كله في مجالس عدة كان آخرها سنة (٦٠٤هـ).

(٢) انظر: «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٤/ ٣٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٩/ ٤٨٧).

(٣) انظر: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٣٦٠). قال الحافظ الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٠٧): ودفن ـ يعني: الحافظ أبا علي ـ عند القاضي أبي أحمد العسَّال بأصبَهان. ا. هـ.

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

* تم الاعتماد في تحقيق هذا المصنَّف الجليل على نسخة نفيسة محفوظة في مكتبة شستربتي تحت رقم (٣٤٤٧)، وتتألـف من (٤٠٦) ورقات، في كل ورقة وجهان، وفي الوجـه ثلاثون سـطراً تقريباً، وفي السطر اثنتا عشرة كلمة.

وقد جاء اسم الكتاب وذكر مالكه على الورقتين الأوليين منه، فأثبت اسم الكتاب خطأ من المالك أو اختصاراً لـه منـه فكتب: «الجامع بين الصحيحين»، أما مالكه فهو الشيخ عبدالله بن عمر بن مصطفى بن إسماعيل ابن الشيخ عبد الغني النابلسي، وكتب تاريخ التملك سنة (١٢٦٥).

ثم جاء على غلاف النسخة الأصل اسم الكتاب وجامعه وناسخه هكذا:

«كتاب جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق، أملاه أبو نعيم عبيـدالله بن الحسن بن أحمـد بن الحسن بن أحمد الحداد الأصبهاني، نفعه الله بالعلم.

سماعٌ منه للشيخ الجليل الفقيه أبي بكر أحمد بن عبدالله بن محمد

ابن عبدالله بن الحسين الفارفاني الواعظ، نفعه الله تعالى به، آمين».

وجاء على الغلاف أيضاً السماعات المثبتة على الشيخ محمد بن الشيخ أحمد الفارفاني، بخطه وأثبت عليها سماعات على الشيخة أم هانئ عفيفة بنت الشيخ أحمد الفارفاني، والتي كانت مِنْ آخر مَنْ أجاز أبو نعيم.

كما جاء عليها خط الحافظ أبي نعيم بقوله: سمع مني الكتاب كله بتمامه صاحبه بقراءته، كتبه أبو نعيم، نفعهم الله به.

وعلى النسخة تملك باسم محمد بن أحمد المظفري بخطه.

وجاء عليها بخطٍّ حديثٍ خطأً ترجمة لأبي نعيم أحمد بن عبدالله المتوفى سنة (٤٣٠هـ) صاحب «حلية الأولياء»؛ ظناً من كاتبه أنه صاحب هذا المصنَّف، ثم جاء بخط مالك النسخة محمد بن علي المظفري تنبيه على هذا الخطأ فقال: ليس هذا صاحب الحلية، فإن ذاك مات سنة ثلاثين وأربعمائة.

وقد ابتدأ الكتاب بسماع الكتاب للشيخ محمد بن ناسخ هذا المصنَّف الشيخ أحمد الفارفاني من أبيه.

وقد كتبت العناوين الرئيسية من الكتب والأبواب والموضوعات، وكذا بداية الحديث؛ أي قوله: «حدثنا» بخط غامق.

وأثبت على هوامش الكتب والأبواب والتراجم رموزاً ألفبائية متسلسلة لها.

وجاء بهامش كل حديث تخريجه من الصحيحين بذكر الرمز؛ فالبخاري (خ)، ومسلم (م)، وقد يضيف إليهما أو إلى أحدهما أحياناً تخريج أبي عوانة ويرمز له بـ (ع).

كما جاء على هوامش الكتاب إثبات سماعات كثيرة لعلها بخط الشيخة عفيفة الفارفانية، أو من قرأ الكتاب عليها.

وعلى الهوامش أيضاً خط الحافظ أبي نعيم في مواضع عدة بقوله: سمع مني الجزء كله الفقيه أحمد بن عبدالله بن محمد الفارفاني بقراءته، كتبه أبو نعيم.

وكتب مرة: سمع مني الجزء كله الفقيه أحمد بن عبدالله بن محمد الفارفاني بقراءته وصح له، وسمع . . . إلى آخر الجزء أحمد بن محمد بن علي الفارفاني، وأبو بكر أحمد بن الفضل بن أبي بكر النجار . . . ومنصور ابن عبد الواحد بن أبي حفص النجار. كتبه أبو نعيم.

وجاء في آخر الأصل المعتمد: آخر الكتاب بحمد الله ومنِّه، وصلى الله على نبيه محمد وآله أجمعين، فرغ من كتب هذا الجامع: أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الحسين الفارفاني يوم الخميس بعد العصر الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة عشر وخمس مئة.

ثم جاء بخط الحافظ أبي نعيم: سمع مني الكتاب كله صاحبه هذا بقراءته عليَّ، ووقع الفراغ منه في رجب سنة اثنتي عشرة وخمس مئة.

* وقد وفَّقنا الله تعالى للوقوف على قطعة من الكتاب، هي من

محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (٨١٠).

جاء على غلافها وقفٌ بخط الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله.

وهي تقع في (٢١٥) لوحة من القطع الصغير، في كل لوحة وجهان، وفي الوجه (١٨) سطراً، وفي السطر خمس كلمات تقريباً.

بدأت بفضل عدي بن حاتم ﷺ من باب فضائل الصحابة، في كتاب الفضائل[١].

وانتهت بانتهاء كتاب المغازي، ذكر غزوة رسول الله ﷺ في خمس مئة إلى ذي قرد[٢].

وقد أفدنا من هذه القطعة مما يقابلها في النسخة الأخرى في أكثر من عشرين موضعاً.

وظهر لنا أنها من الجزء الثاني من الكتاب، كما ظهر على غلافه[٣].

وأنها ليست منقولة عن النسخة الأم التي اعتمدها مؤلفها، والتي قام تحقيقنا عليها؛ لما ظهر أثناء تلك الفروق المشار إليها.

---

(١) يقابلها في مطبوعتنا (٤/ ٢١١).

(٢) يقابلها في مطبوعتنا (٤/ ٥٧٨).

(٣) جاء على غلافها: «انتقل هذا الجزء المبارك وهو الثاني من «الجمع بين الصحيحين» بالبيع الصحيح الشرعي إلى ملك العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن مجاهد... النابلسي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، والحمد لله رب العالمين».

مما يبين أن هذه النسخة مؤلفة من ثلاثة أجزاء، والله أعلم.

عَمَلُنا في الكتاب

١ ـ نسخ الأصل المخطوط، بالاعتماد على النسخة النفيسة المنسوخة بخط تلميذ المؤلف الشيخ أحمد بن عبدالله الفارفاني، والتي هي من إملاء مؤلفها الحافظ أبي نعيم عليه.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالمخطوط.

٣ ـ إثبات الفروق المهمة بين نسخة الأصل والقطعة الموجودة في مكتبة الظاهرية، والتي تبدأ في أثناء سرد أحاديث كتاب الفضائل في المجلد الرابع من مطبوعتنا، الصفحة (٢١١).

٤ ـ ضبط المشكل لفظه من رجال الأسانيد، بالاعتماد على ضبط النسخة الأصل، وكذا كتابي «الأنساب» للسمعاني، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين، وغيرهما.

٥ ـ ضبط أحاديث المتن، وذلك بضبط الكلمات المشكلة والتي يقع في نطقها تصحيف أو تحريف، بالاعتماد على ضبط النسخة الأصل في غالب الأحايين، فإن ضبطها قريب من الصحة كثيراً، ثم بالاعتماد على ما ضبطه القاضي عياض في «مشارق الأنوار»، ثم النووي في

«شرح مسلم»، ثم الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

٦ ـ إثبات التخريج للبخاري بـ (خ)، ومسلم (م)، ومستخرج أبي عوانة (ع) والتي ذكرت في هوامش الأصل إلى جانب كل حديث، وجعل التخريج بين قوسين في بداية كل حديث.

وإذا لم يذكره المصنف رحمه الله، ذكرناه برموزه، وجعلناه بين معكوفتين.

٧ ـ ترقيم الكتب والأبواب والتراجم ترقيماً تسلسلياً كل كتاب على حدة.

٨ ـ ترقيم الأحاديث النبوية المُساقة بالأسانيد ترقيماً تسلسلياً.

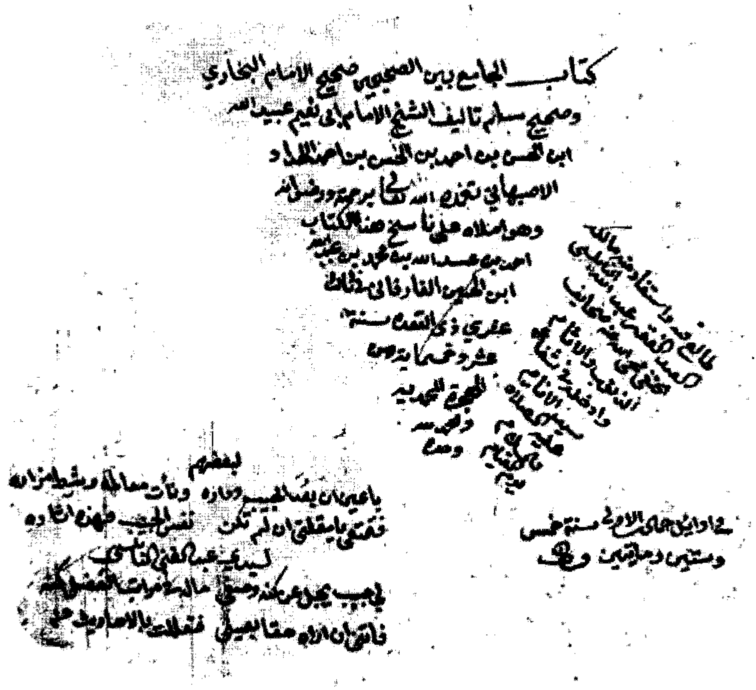
٩ ـ كتابة مقدمة وصفية للكتاب، مع ترجمة للمؤلف رحمه الله.

١٠ ـ تذييل الكتاب بفهرس لأطراف الأحاديث النبوية، مع ذكر أرقامها المثبتة في الكتاب، ثم فهرس للكتب والأبواب والموضوعات التي اشتمل عليها كل مجلد.

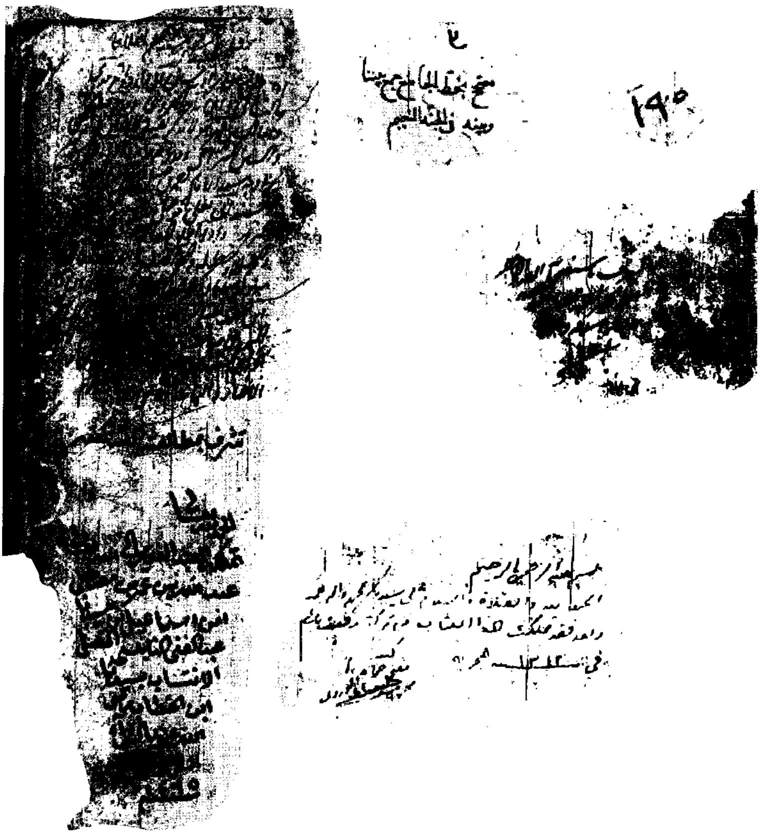
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

❐ ❐ ❐

صور النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق


كتاب الجامع بين الصحيحين صحيح الامام البخاري
وصحيح مسلم تاليف الشيخ الامام ابي نعيم عبيد الله
ابن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد الحداد
الاصبهاني تغمده الله تعالى برحمته ورضوانه
وهو املاه علينا نسخ هذا الكتاب
ابن الحسين القارقاني في ثالث
عشري ذي القعدة سنة

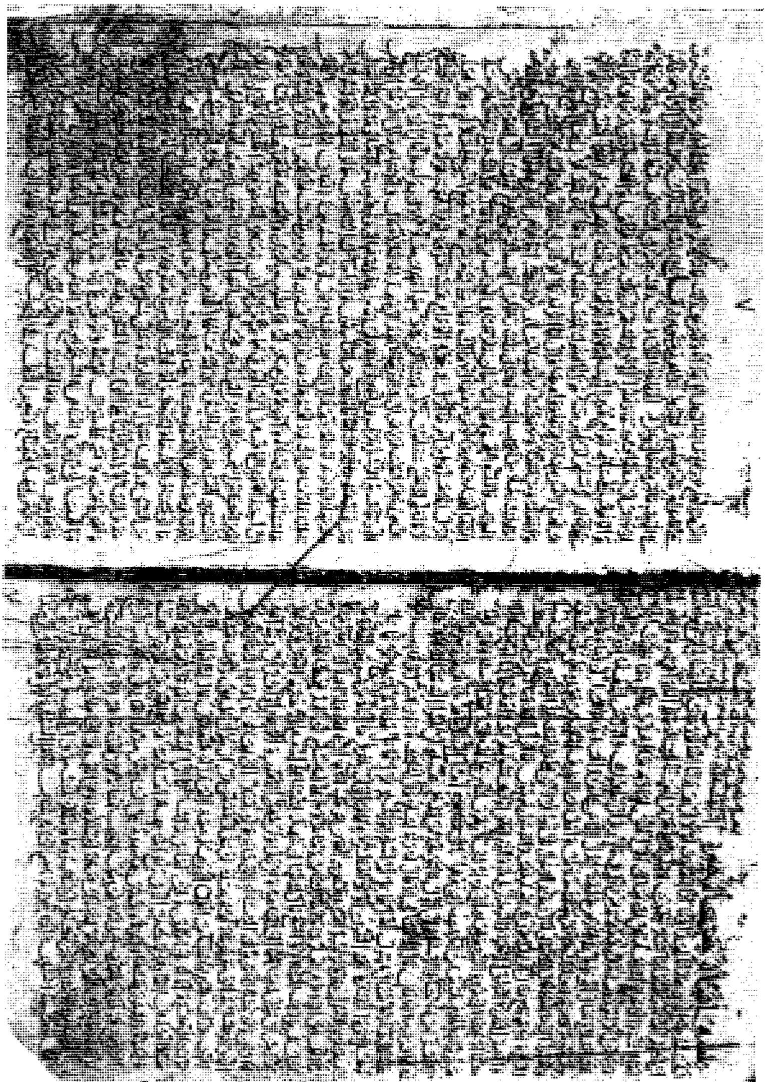
صورة غلاف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق،
وهي بخط مالكها الشيخ عبدالله بن عمر بن مصطفى بن
إسماعيل بن الشيخ عبد الغني النابلسي سنة (١٢٦٥هـ)



صورة غلاف أيضاً للنسخة الخطية المعتمدة في التحقيق،
ويظهر فيها خط مالكها الشيخ عبدالله النابلسي



صورة غلاف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق،
ويظهر فيها خط المصنف الحافظ أبي نعيم وخط ابن ناسخ المصنف
محمد بن أحمد الفارفاني وخط مالكها محمد بن أحمد المظفري
ويظهر فيها العنوان الصحيح للكتاب

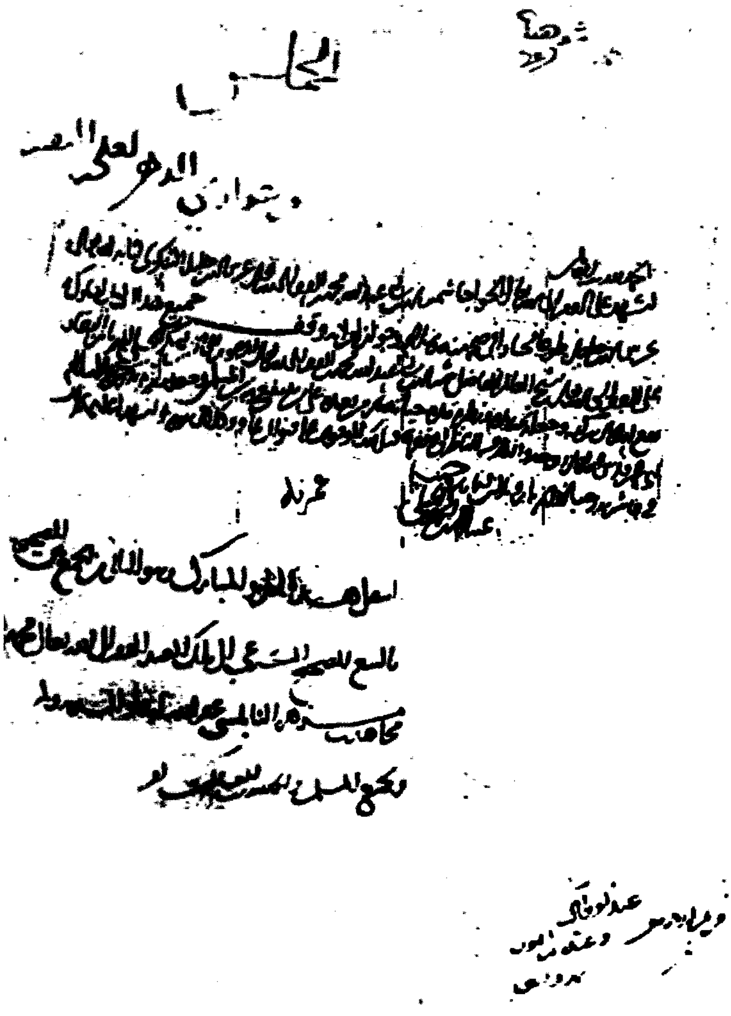


صورة اللوحة الأولى

من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

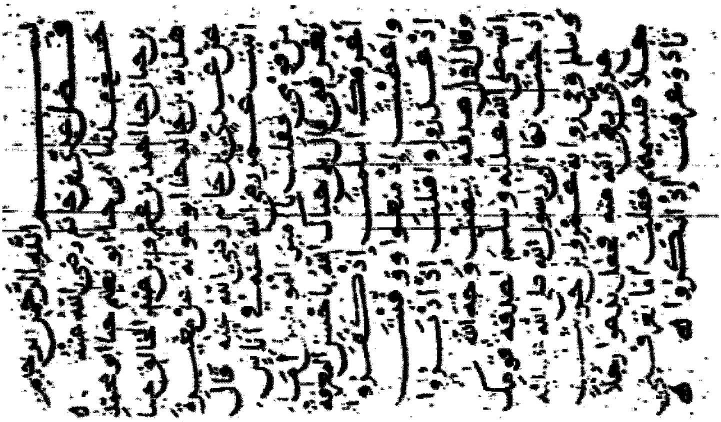


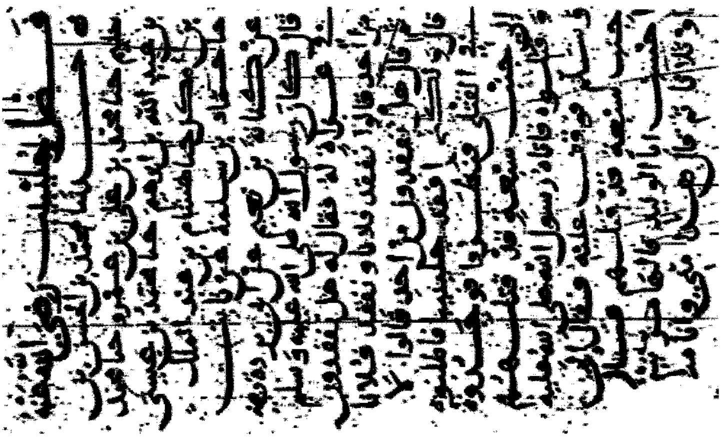
صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق،
ويظهر في آخرها خط المصنف الحافظ أبي نعيم رحمه الله



صورة غلاف القطعة الموجودة من نسخة الظاهرية

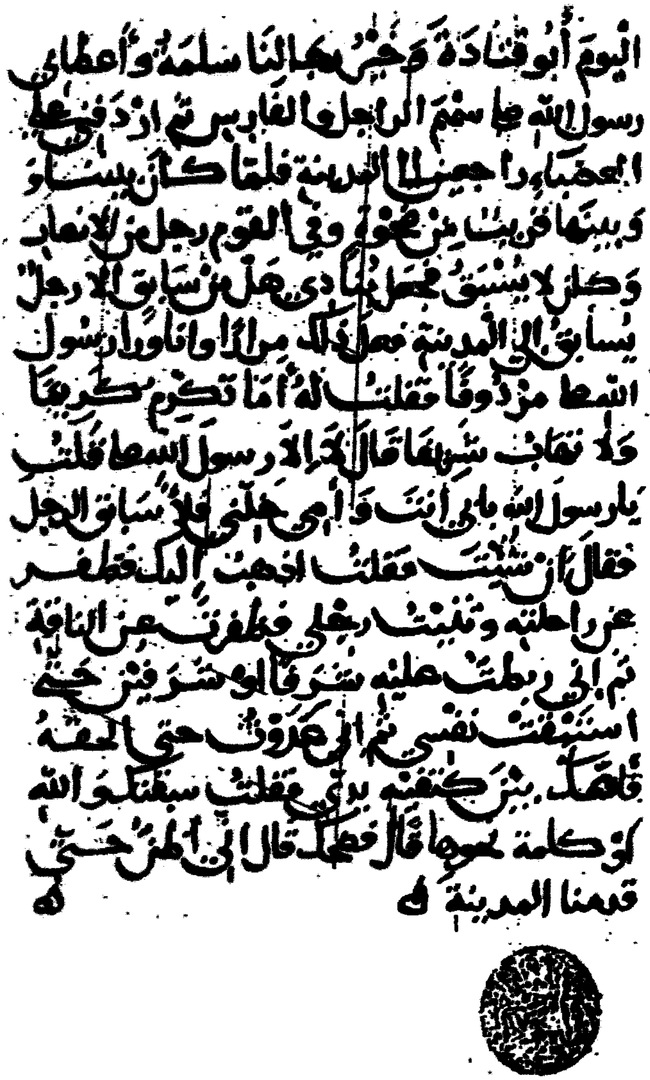
ويظهر فيها خط الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله





صورة اللوحة الأولى

من القطعة الموجودة من نسخة الظاهرية



اليوم أبو قتادة وخير رجالنا سلمة وأعطاني
رسول الله ﷺ سهم الراجل والفارس ثم أردفني على
العضباء راجعين إلى المدينة فلما كان بيننا و
بينها قريب من ضحوة وفي القوم رجل من الأنصار
وكان لا يسبق فجعل ينادي هل من سابق إلا رجل
يسابق إلى المدينة فعل ذلك مرارا وأنا وراء رسول
الله ﷺ مردوفا فقلت له أما تكرم كريما
ولا تهاب شريفا قال لا إلا رسول الله ﷺ فقلت
يا رسول الله بأبي أنت وأمي خلني فلأسابق الرجل
فقال إن شئت فقلت اذهب إليك فطفر
عن راحلته وثنيت رجلي فطفرت عن الناقة
ثم إني ربطت عليه شرفا أو شرفين حتى
استبقيت نفسي ثم إني عدوت حتى ألحقه
فأصك بين كتفيه بيدي فقلت سبقتك والله
أو كلمة نحوها قال فضحك قال إني أظن حتى
قدمنا المدينة ه

صورة الصفحة الأخيرة

من القطعة الموجودة من نسخة الظاهرية